http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2247) السنة التاسعة - الأربعاء (14) أيلول 2011

٧ مذكرات تفاهم بين الإقليم والأردن وقّعها صالح والبخيت

□ أربيل /المدى

غادر الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء الاردني والوفد المرافق له إقليم كردستان عن طريق مطار أربيل الدولي،بعد مراسيم توقيع سبع مذكرات تفاهم مع حكومة إقليم كردستان جرت في قصر المؤتمرات في قاعة سعد عبد الله بمدينة اربيل، وكان في توديعه رئيس حكومة إقليم كردستان الدكتور برهم أحمد صالح وعدد من الوزراء والمسؤولين .

وتم خلال المراسيم التوقيع على مذكرات تفاهم بين وزارات الزراعة و الصحة والإعمار و النقل والمواصلات و التخطيط و الشؤون الاقتصادية من قبل الوزراء المعنيين في الحكومتين..

في جانب آخر من المراسيم جرى التوقيع على مذكرتي تفاهم بين اتحاد الغرف التجارية والصناعية في إقليم كردستان وغرفة التجارة والصناعة الاردنية، بالاضافة الى توقيع مذكرة تفاهم بين نقابة التجار الاردنيين واتحاد المقاولين في الاقليم ..

وتطرق وزير الصناعة والتجارة في حكومة الاقليم في كلمة ألقاها بعد مراسيم التوقيع الى أهمية زيارة وفد الحكومة الاردنية ، مشيراً الى التطورات التي تحققت للجانبين اثناء فترة انعقاد المنتدى الاقتصادي والتجاري المشترك.

وأكد وزير الصناعة الكردستاني ان الحكومة ترغب في أن تكون لها أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار والمنطقة.

من جانبه أكد وزير الصناعة والتجارة الاردني في كلمة له ، أهمية تطوير العلاقات بين الاقليم والمملكة الاردنية، مشيراً الى تشجيع واشراك المستثمرين الاردنيين في عملية الاستثمار ونقل التجربة والخبرة الاردنية في الانظمة البنكية والمالية والحكومة الالكترونية ومجالات الصحة والتعليم العالي وافتتاح مناطق صناعية حرة والعديد من المجالات الاخرى الى إقليم كردستان.

و قال وزير الصحة بحكومة الاقليم، طاهر هورامي في تصريح صحفي "وفقاً للمذكرات الموقعة بيننا، سنعمل من أجل تعزيز العلاقات الثنائية".

وأوضح إنه "سيجرى التبادل في مجالات التدريب واستيراد المواد الطبية والعلمية".

وكان رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت، قد وصل ظهر الاحد الى إقليم كردستان، على رأس وفد ضم نحو ٥٠ مسؤولاً حكومياً ومستثمراً لتنشيط العلاقات في المجالات بين الطرفين وخصوصا في مجال الاستثمارات في الإقليم.

التعليم العالي الكردستانية تعلن استعدادها لقبول ٣٥ ألف طالب

□ أربيل / المدى

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العالمي في إقليم كردستان، إن وزارته مستعدة لقبول ما يقارب ٣٥ ألف طالب في الجامعات والمعاهد الكردستانية، معلناً في الوقت ذاته عن ألف بعثة دراسية جديدة للدراسات العليا.

وقال وزير التعليم العالي دلاور عبد العزيز علاء الدين في مؤتمر عقد في مبنى الوزارة، بحضور وزير التربية سفين دزيي، انه سيتم قبول ما يقارب ٢٧ ألف طالب في الجامعات والمعاهد الكردستانية الحكومية فضلا عن قبلول ما يقارب من سبعة آلاف طالب في الجامعات الاهلية خلال العام الدراسي الجديد وذلك وفقا لبرنامج القبول الالكتروني ما يسمى بزانكو لاين. وأضاف خلال المؤتمر عن "ألف بعثة دراسية جديدة في إطار برنامج بناء القدرات الذي تنفذه حكومة الإقليم، "الذي سيعلن منتصف الاسبوع الحالي في إطارالدفعة الأولى من الوجبة الثالثة لبرنامج بناء القدرات الذي تنفذه حكومة الإقليم للدراسات العليا، مشيرا الى ان البرنامج سيشمل طلبة محافظة كركوك ايضا". واشار الوزير إلى انه سيتم "اعتماد نظام التقديم للبعثات عبر الانترنت الذي جاء مراعيا للاحتياجات الفعلية من التخصصات العلمية لاسيما بالنسبة للجامعات الفتية، والنقاط التي يحصل عليها المتقدم من خلال معايير دقيقة معروفة ومعلنة للجميع من خلال موقع الوزارة على الانترنت، سواء كانوا مقبولين أم غير مقبولين".

واعلن الوزير خلال المؤتمر ايضا عن " تطبيق نظام إلكتروني جديد للتقديم للكليات والمعاهد في جامعات الإقليم وهيئتي التعليم التقني، لأول مرة في تاريخ الإقليم" .

كـردسـتـانـيـات

قرارات مصيرية ومواقف غير حاسمة

■ وديع غزوان

في ظل هكذا أجواء ملبّدة تغطي ساحة العمل السياسي في العراق ، تبقى غيوم عدم الثقة والشك هي السائدة . ومن الطبيعي ان تمطرنا مثل هذه الاجواء بزوابع وربما أعاصير تعصف بسياجاتنا نحن الغالبية المبتلاة بساسة لاعلاقة لهم بقضايا الشعب لامن بعيد ولامن قريب . ونظن ، بعد أن نستغفر الله لأن بعض الظن إثم ، أن لاحلول قريبة لمشاكلنا الكثيرة في ظل هذه الاجواء ، لذا لانتوقع ان تسفر الاجتماعات المرتقبة بين رئيس الحكومة الاتحادية نوري المالكي ورئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح عن نتائج ، تضع حلولاً نهائية لمشاكل عالقة ، وأقصى ما قد ينتج بيان مطمئن في ختام الاجتماعات يؤكد نوايا كل طرف بإبقاء خيو ط التواصل والحوار بين الطرفين . ربما تخرج نتائج جزئية عن بعض المواضيع المطروحة للنقاش ، غير أننا نشك أنها (أي الاجتماعات) ستحسم ملفات جوهرية ، لأسباب كثيرة تتعلق بالدرجة الاولى بعد الاتفاق على رؤية مشتركة للكثير من القضايا كالفيدرالية والعلاقة بين المركز والاقاليم وما يتبع ذلك من توزيع للصلاحيات والثروات . ما يثير الدهشة والقلق معاً ان نصوص الدستور اقرت حقوق الإقليم والمحافظات في كثير من جوانبها ، غير أنها وكغيرها من البنود بقيت عرضة لتفسيرات واجتهادات سياسية أكثر منها قانونية ، ما وضع تطبيق الدستور في موقع الصراع بين اطراف العملية السياسية في اكثر من مناسبة ، وجعل من خرقه والتجاوز عليه مرهوناً بالتوافقات اكثر من مبدأ الاحترام والايمان بما ورد فيه . وعليه فقد جرى التجاوز عليه وخرقه في وضح النهار وبغطاء قبة مجلس النواب بصيغة ما اطلق عليه بالسلة الواحدة للتصويت على عدد من القضايا الرئيسة ومنها نواب رئيس الجمهورية . المشكلة انه وبعد ثماني سنوات يصر البعض على عدم حسم ملفات أساسية تتعلق بمستقبل العراق ككل ولا تخص الإقليم وحده ، وإخضاع هذه الملفات للأهواء والأمزجة السياسية ، وعدم الاحتكام لمنطق القانون و ما تمليه المتغيرات التي حصلت في العراق و ضرورات التوجه الديمقر اطي التي يقع في رأس اولوياتها حقوق الانسان لجميع العراقيين بمختلف مكوناتهم ، وترسيخ قيم المواطنة التي تعني النظر الى الجميع كمواطنين بالتساوي ودون تمايز على اسس طائفية او مذهبية اوعرقية . ونحسب اننا نحتاج الى ان ننظر لموضوع العلاقة بين الإقليم والمركز كحالة لمعالجات مواضيع أعم وأكبر ، تضع أسساً واضحة لبناء العراق الجديد ، بعيداً عن التعميم الذي يفضي الى مزيد من الخلافات في وجهات النظر ،وهي مهمة تقع مسؤوليتها على جميع اطراف العملية السياسية والمؤمنين بها ، والتي لم تؤخذ على محمل الجد من قبل بعض الشخصيات التي تشير توجهاتها الى ميل للانفراد باتخاذ القرارات المصيرية وهو مايتناقض ومفاهيم الشراكة الحقيقية لبناء الوطن . الكثير من مشاكلنا سببها المواقف المائعة وغير الحاسمة وهو ما نتمنى ان يكون له نهاية لصالح العراقيين جميعاً بعيداً عن الاستحواذ والهيمنة والتهميش التي لم يعد لها مكان في عالم اليوم .. عالم الحريات و التظاهرات الشعبية .

أمين عام وزارة البيشمركة: لاعلاقة لنا بمشاكل إيران وتركيا

جبار ياور لـ (المدى): حماية حدود العراق من مسؤولية الحكومة الاتحادية.. وموقفها ما زال خجولاً

الاعتداءات التركية والإيرانية المستمرة منذ أكثر من شهر، مشكلات: وضع البيشمركة، العلاقة المتوترة بين أربيل وبغداد، واقع العملية السياسية في البلاد وغيرها من الهموم العراقية، كانت موضع حوار هادئ وصريح مع أمين عام وزارة البيشمركة في إقليم كردستان جبار ياور، الرجل الهادئ الذي استقبلنا في دار استراحته في منطقة عين كاوه، كان الياور مقتصدا وواضحا في إجابته، موفرا علينا الأسئلة الاستفزازية، أو أسئلة كشف الحقائق كما يقال.

□ عينكاوه / حاوره حسام مصطفى

اعتداءات الجيران

■ **منذ أكثر من شهر والاعتداءات على الحدود العراقية في إقليم كردستان مستمرة من الجارتين تركيا وإيران، بأشكال مختلفة، المدفعية والطيران، فضلا عن استهداف المدنيين، التي نتج عنها ضحايا وتشريد وخسائر مادية. هل هناك قراءة سياسية لهذه الاعتداءات؟**

– التبريرات التي تطلقها كل من إيران وتركيا تبريرات غير صحيحة، بدعوى ملاحقة مسلحين في العمال والبيجاك. سياسياً ليست لدينا مشكلة مع البلدين، بل هناك علاقات واسعة فضلا عن العلاقات التجارية والاستثمارات في جميع المجالات . الوضع الحالي هو جزء من التشنجات التي تحفل بها المنطقة خصوصا الأوضاع في البلدان العربية مثل ليبيا واليمن وسوريا. و نستطيع القول بكل صراحة أن لاعلاقة لنا بقضايا داخلية لكلا البلدين وإننا في الإقليم لانساند أية حركات تسبب الأذى للجيران، لاسياسياً ولا إعلامياً ولا عسكرياً، ولا توجد مقرات لهذه الحركات في الإقليم، ولا موافقات رسمية لهم بالتحرك والعمل ضد أي بلد، ولا نسمح بأي تحرك مسلح، لذلك لايوجد أي تبرير للقصف، لأنه في الأساس يطول المدنيين، ولم أر ولم أسمع عن قصف لمواقع عسكرية، فجميع الضحايا من المدنيين، والقذائف تسقط على بيوتهم وتحرق مزارعهم وتقتل حلالهم. فأين المسلحون الذين يدّعون أنهم يقصفونهم؟!

لا توجد حالة حرب

■ **هل هناك دور للبيشمركة في التصدي لمثل هذا النوع من الاعتداءات، ماهو الدور المحدد الذي تقوم به البيشمركة في حماية حدود الإقليم من الاعتداءات المتكررة للجارتين تركيا وإيران؟**

. لاتوجد حالة حرب ولا اقتتال بين حكومة الإقليم وهاتين الدولتين. بل علاقاتنا جيدة، ولا داع للرد بالمثل بما يشبه الحرب. نرى أن الحل ينبغي أن يكون دبلوماسيا، واتخاذ إجراءات من قبل الحكومات العراقية والإيرانية والتركية للوصول إلى حلول تؤمن مصالح الجميع وتمنع استمرار الاعتداءات أو تكرارها مستقبلا.

مهمّات الحكومة

■ **هناك تقارير تتحدث عن احتمال تنسيق مع الحكومة العراقية بشأن هذه الاعتداءات . ماهو تعليقكم على مثل هذه التقارير؟**

– إن حدود العراق واحدة ومن مهمات الحكومة الاتحادية حمايتها . وحسب المادة ١١٠ من الدستور فان حماية الحدود وعقد الاتفاقات هو من اختصاص الحكومة الاتحادية. وهو عمل من أعمال السيادة، و نحن لانستطيع أن نعقد أي اتفاقات بهذا الشأن. وينبغي القول إن الاعتداءات على حدود العراق في الإقليم متواصلة منذ ٢٠٠٧ من الجو والبر، وهو تجاوز على السيادة العراقية، لكن التحرك الحكومي خجول وليس بحجم المشكلة ولا ردود لديها، وأقصد بالردود، قانونيا ودستوريا وسياسيا. وينبغي التحرك بشكل جدي لمعالجة هذه الأزمة من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد.

وان سبب هذا الموقف بتقديري يعود للوضع السياسي العام في البلاد، فمن الناحية الدبلوماسية لدينا الكثير من المشاكل مع دول العالم المختلفة والجيران تحديدا. وهذه المشاكل جعلت الحكومة مشلولة وغير قادرة على اتخاذ مواقف جدية حقيقية.

الاعتداءات على الكرد

■ **عقد اجتماع في بغداد أوائل الشهر الحالي بشأن الاعتداءات التي يتعرض لها الكرد في السعدية وجلولاء وديالى والتي أدت إلى ضحايا وتهجير . ماذا فعلتم في الاجتماع؟**

–الاجتماع كان دوريا وضم ممثلين عن الداخلية والدفاع والبيشمركة بحضور الاميركان، وناقش الإجتماع هذه القضايا. وللعلم فان لجاناً شكلت منذ عام ٢٠١٠ لمعاجة قضايا المتنازع عليها، فهناك لجنة وزارية من البيشمركة والدفاع والداخلية والسفارة الاميركية وقيادة القوات الاميركية، وهناك لجنة العمل العليا من نفس الممثلين المذكورين، وأحد اجتماعات اللجنة العليا كان بشأن ديالى. ويمكن القول إن موقف الحكومة الاتحادية من الأزمة، غير مستقر، وهو كما قلت لكم انعكاس للوضع العام غير المستقر من الناحية السياسية والإدارية، فحتى الآن لايوجد وزراء للداخلية والدفاع والأمن الوطني، وهذا من شأنه أن ينعكس على طبيعة معالجة الأزمات السياسية والأمنية. المناطق المتنازع عليها فيها مشاكل كثيرة، فهي مناطق تسكنها قوميات مختلفة وأديان وطوائف مختلفة وفيها أحزاب عربية وكردية إسلامية وعلمانية. لقد سمح صدام باقتطاع الأراضي من هذه المحافظة إلى تلك، ما و لّد مشاكل كثيرة وصعبة، و كان التعريب أقساها.

دور البيشمركة

■ **ذهبت قوات من البيشمركه إلى تلك المناطق، هل كان قراركم فرديا أم كان بتنسيق مع الحكومة الاتحادية في بغداد؟**

. لقد طلب أهالي المنطقة من حكومة الإقليم إرسال قوات لحمايتهم. فتحرك اللواء الثاني من البيشمركة، بعد أن تم الطلب برسالة من لجنة العمل العليا إلى وزارة الداخلية السماح للواء الثاني لمساعدة اللواء الرابع الذي جلب من جلولاء وقرتبه والسعدية للحفاظ على الأمن وحماية المواطنين الذين يتعرضون للاعتداءات. وكما هو معروف فقد شهدت تلك المناطق اغتيال مسؤولين كرد فضلا عن عمليات تهجير لمواطنين كرد. وقد تم الاتفاق بين البيشمركة والدفاع العراقية على تسيير دوريات مشتركة والأوضاع الآن أحسن و تسير نحو الاستقرار.

الاتحادية ووضع البيشمركة

■ **دائما ما تثار إشكالات حول البيشمركة مع الحكومة الاتحادية بشأن مخصصاتهم ووضعهم الدستوري أو الإداري، ماذا جرى بشأن هذه القضية؟**

. أقول لك من ميزانيات عام ٢٠٠٧ وحتى ميزانية العام الحالي تحجز ميزانية للبيشمركة ضمن منظومة الدفاع العراقية لكننا لم نتسلم أي تخصيصات لهذه القوات. وان حكومة الإقليم تتكفل جميع مصاريف واحتياجات البيشمركة من ابسط شؤونها الى تسليحها وقضاياها الإدارية. علماً بأن هناك نصاً دستورياً، المادة ١٠ منه،تنصّ على أن يكون لكل مكون نسبة في داخل الأجهزة الأمنية حسب نسبة السكان. وعملياً ينبغي أن يكون للكرد نسبة ٢٠٪،لكن هذا لم يحصل، نعم، هناك لجان مشتركة لمناقشة هذه القضية، لكنها لم تصل إلى أي اتفاق حتى الآن .

خروج الأميركان

■ **هناك تناقضات كثيرة في مواقف الكتل السياسية بشأن خروج الاميركان من عدمه. وهي مدار جدال واسع الآن مع اقتراب زمن تنفيذ بند الاتفاقية الأمنية مع الاميركان بخصوص خروج هذه القوات. كيف تنظر إلى هذا الأمر؟**

– يجب أن تقيّم هذا الوضع لجنة حكومية متخصصة. لاأستطيع أن أقرر بقاء أو مغادرة الاميركان.لكن الحقيقة إننا نواجه تحديات أمنية خطيرة. هناك تفجيرات واغتيالات وعمليات إرهابية متصاعدة في بعض المناطق ضد مؤسسات الدولة، ومصالح المواطنين. عمليا لايوجد وضع امني مستقر حتى الآن. حتى تصريحات المسؤولين في الحكومة الاتحادية متناقضة حول جاهزية القوات الأمنية العراقية في تسلم الملف الأمني فيما لو خرج الاميركان. البعض يقول ان قواتنا الأمنية جاهزة، فيما يقول البعض الآخر إنها غير جاهزة. والبعض يقول إننا بحاجة إلى بعض الاميركان لأغراض التدريب. لاتوجد لدينا قوات جوية قادرة على حماية سماء الوطن، ولا توجد لدينا قوات بحرية لحماية مياهنا الإقليمية. إن هذا الموضوع ينبغي أن تقرره الحكومة الاتحادية في بغداد.

مشكلات قائمة

■ **ماذا بشأ ن القضايا العالقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد؟**

. المشاكل مازالت عالقة بين التقليم والحكومة الاتحادية في بغداد، مثل: المادة ١٤٠ الدستورية، قانون النفط والغاز، الموارد العامة وتوزيعها، الدستور وتعديلاته، التمثيل الدبلوماسي في السفارات العراقية.. الخ. هناك لجان مشكّلة منذ ٢٠٠٨ لمعاجة هذه المواضيع العالقة ولم تصل هذه اللجان إلى أية حلول.

■ **إلى أين توصّلتم مع حركة التغيير؟**

–الاجتماعات موجودة على المستويات كافة وهناك إجراءات ستنفذ ضمن الحملة الإصلاحية وهي من الأشياء التي تم الاتفاق عليها مع التغيير.

الحاجة إلى الزمن

■ **كيف تقيّمون حركة العملية السياسية في البلاد منذ التغيير في ٢٠٠٣؟**

– أعتقد إن العملية السياسية تسير نحو الاستقرار، لكنها تحتاج الى فترة زمنية لكي تتجه إلى الديمقراطية. لقد استطاع الإرهاب أن يشغل الدولة ومؤسساتها، وكان هو الشغل الشاغل للجميع مما عثّر مسيرة العملية السياسية في البلاد.

وهناك ملاحظات في كل المجالات على العملية السياسية. وهذا أمر طبيعي، لكن الأكيد إن العراق لن يعود إلى مرحلة ماقبل سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣. الواقع لايسمح بذلك.